# في كيفيّة التّحرر من الحكم العسكري

خاص لـ"الضمير":

# في كيفيّة التحرر من الحكم العسكري

بقلم الكاتب التركي
هارون يحيى

بعد مخاض استمر لمدة قرن، نجد أن السياسة الخارجية التركية التي كانت متمركزة حول الغرب ومرتبطة به على نحو كبير، تحوّلت اليوم وسمحت للأتراك بإقامة علاقات جديدة وأكثر عمقا مع دول المشرق العربي. هذه الحركة تشبه عودة صديق انقطعت صداقته منذ فترة طويلة، فتركيا تستقبل جيرانها العرب ليس فقط من خلال خبرة مهمة جدًا في مجال تطبيق الديمقراطية، ولكن الأهم من ذلك في كيفية إنهاء الحكم العسكري.

كانت علاقة تركيا مع جيرانها العرب في أواخر فترة الحرب العالمية الثانية، محدودة جدًا. ولم يكن الأتراك مهتمّين كثيرًا بمسألة التواصل والتشارك مع المشرق العربي، وبالتالي نأوا بأنفسهم عن ذلك الجزء من العالم، واتّبعت سياسةً خارجية قصرت وجهتها على الغرب فقط. في غضون ذلك، كانت المناطق العربية تعج بالاضطرابات والتوترات، وسادت الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية، كما كانت تئنّ تحت وطأة ظلم حزب البعث والديكتاتوريات الأخرى. ومن النّاحية الأخرى، حافظت تركيا بفضل حلفائها الغربيين، على حياة ديمقراطية مستقرة إلى حدّ ما، وانتشات ثقافة ذات مصداقية أخلاقية وكسبت صوت العالم الغربي باعتبارها حليفا للنّاتو. وبعد ما يقارب القرن من القطيعة والانفصال، عادت تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، لتبدأ في انتهاج سياسة خارجية مبنية على علاقات جديدة مع العالم العربي.

لم تصل تركيا ولا أيّ من البلدان الدّيمقراطية التي تراها اليوم إلى هذه المرحلة بين عشية وضحاها؛ فنحن نحن كذلك مرحلة من الانقلابات والتدخلات العسكرية المتكررة في عمل السلطة المدنية. ولدينا تاريخ من الصراعات فقد فيه عدد كبير من الشباب الناشطين بسبب الممارسات العسكرية القمعية. ثم جاء ذلك اليوم في الحياة الوطنيّة التركيّة الذي تمكن فيه الشعب من إزاحة أولئك الذين نصبوا أنفسهم مدافعين عن مبادئ الجمهورية وزعموا أنهم أوصياء على الشعب ليصبحوا خاضعين لحكومة مدنية منتخبة.

بالتأكيد تركيا لم تحقق ما حققته في وقت قصير، وهي كذلك لم تصل إلى النموذج المثالي لجمهورية ديمقراطية حقيقية، فنحن ما زلنا بعيدين عن الكمال. ومع ذلك، كانت هناك خطوات مهمة قطعتها تركيا على هذا الطريق، وهي مهمة جدا سواء بالنسبة إليها أو بالنسبة إلى جيرانها العرب.

### التطلع إلى العسكريين باعتبارهم "أوصياء"

بعد فترة طويلة من وجوده في الحكم، أصبح الجيش جزءا مثيرًا للإعجاب في المجتمع العربي، وليس قوة غريبة. فمعظم العائلات لديها واحد على الأقل من أقاربها يعمل بالجيش، وأفراد الجيش لديهم رواتب محترمة من شأنها أن تجعل العديد من المسئولين الحكوميين يحسدونهم على ذلك. لذلك يُنظر إلى العسكريين، من قبل غالبية المجتمعات العربية، على أنّهم في قمة الهرم الاجتماعي، هذه المجتمعات التي تفتح الباب أمام الاستعباد الطوعي من قبل الجيش.

في أغلب بلدان الربيع العربي، الجيش هو من يتحكم في الاقتصاد كذلك، وهو يملك المنازل والشركات، ويملك حسابات مالية في البنوك، وأحيانا يمتلك حتّى البنك نفسه. يجب التخفيض من مكانة الجيش لكي يصبح فرعًا من الخدمة الحكومية التابعة للشعب، وينبغي أن يكون له ميزانية معروفة وشفافة تماما مثل ما نراه في دول الأوروبية. أما بخلاف ذلك، فمثلما هو الشأن بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية في مصر بقيادة السيسي، يستطيع الجيش بكل بساطة العبث بالاقتصاد وإسقاط زعيم منتخب من خلال حشد الغوغاء والنّاس الغاضبين في الشوارع.

في تركيا تم تطبيق برنامج اقتصادي قائم على الخصخصة، وقد ساعد ذلك على تعزيز فكرة تحكم الفرد في اقتصاد السّوق الحرة؛ وكان ذلك مغريًا جدًا في المقابل، من حيث تطوير المجتمع المدني، الذي أصبح يعارض بشدة التدخلات العسكريّة.

### التعليم هو المفتاح

من الواضح أنّ الخطوة الأكثر أهمية هي التعليم، فعلى عكس الاعتقاد الشائع، فإنّ القضايا المرفوعة ضد المسئولين العسكريين في تركيا مثل قضية "المطرقة" وقضية "28 فبراير"، وسجن بعض أفراد الجيش الذين تورطوا في التخطيط لشنّ انقلابات، كل هذه الخطوات ليست هي السبب وراء إنهاء الحكم العسكري في تركيا. في النهاية، لا يمكنك سجن الفكر، فإذا كان الاعتقاد الذي يدعم "الوصاية من قبل الجيش" ما زال سائدًا في المجتمع فإن هذه الأفكار سوف تقود إلى إسقاط أية حكومة بغض النظر عن عدد الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات. ولكن، ومن خلال التعليم المناهض للوصاية تمكّن المجتمع المدني التّركي من تغيير نفسه وفقدَ الثقة في الحكم العسكري.

في الوقت الذي أهدر فيه العالم العربي قرناً مليئا بالقتل والحروب الأهلية والتمرّد والتدخلات العسكرية والدكتاتوريات، كشفت لنا التّجربة التركيّة للديمقراطية الإسلامية شيئا مهما: فقبل خوض المعركة من أجل السّلطة، يجب أن نخوض معركة أخرى، وهي المعركة من أجل التعدّدية، وتقدير التنوع وتطوير الاحترام العميق والثابت للإنسان. يمكن للعرب أيضا السّير على نفس النهج وتقليص مراكز العسكريين ومواقعهم في السلطة وجعلها تابعة للسّلطات المدنيّة المُنتخبة؛ إنها مسؤولية من سينهض بهذه المهمّة، وفي أثناء ذلك يتعيّن التحلي بالصبر والقيام بالتربية الاجتماعية السّابقة اللاّزمة من أجل تحقيق ذلك.

## حركة "تحرير الزنوج" بموريتانيا تطالب بمنح المناطق الجنوبية حكما ذاتيا

الضمير الدولي

طالبت حركة "تحرير الزنوج الموريتانيين" المعروفة بحركة "أفلام"، بمنح المناطق الجنوبية من البلاد، ذات الأغلبية الزنجية (الأفريقية)، حكما ذاتيا. وقالت الحركة التي تحولت قبل أيام إلى اسم "القوى التقدمية للتغيير" بعد مؤتمرها المنعقد نهاية الشهر الماضي، في بيان لها أمس الخميس، إن "منح الأقاليم الجنوبية من البلاد حكما ذاتيا يحقق الاستقرار والتنمية لسكان هذه المناطق". واعتبرت الحركة أن الحكم الذاتي للمناطق الجنوبية "أهم دعامة لتحقيق التعايش بين مختلف المكونات العرقية للمجتمع الموريتاني"، كما سيحقق لمناطق الجنوب الموريتاني تسيير مواردها الطبيعية بعيدا عن "غبن" السلطة المركزية، حسب البيان.

ولفت البيان إلى أن الحكم الذاتي هو ممارسة سياسية مقبولة في العديد من دول العالم التي تتكون من قوميات عرقية مختلفة، وذلك للحفاظ على خصوصية كل مجموعة ضمن نسيجها الاجتماعي، وفق بيان الحركة. ونظمت الحركة المحظورة أول مؤتمر لها بموريتانيا (بعد استئناف نشاطها) يومي 29 و30 أوت الماضي بمنزل رئيسها تيام صامبا بعد رفض السلطات الموريتانية منحها الترخيص لتنظيم مؤتمرها. وكان النظام الموريتاني بدأ ملاحقة حركة "تحرير الزنوج الموريتانيين" عام 1986 بتهمة "التحضير لانقلاب عسكري"، ما أسفر عن قتل واعتقال وهروب معظم قياداتها.

لتنشط الحركة بعد ذلك في فرنسا وبلجيكا والسنغال. وقبل عام ونصف تقريبا، أعلنت الحركة، عن استئناف نشاطها بموريتانيا. وبررت الحركة في ذلك الوقت عودتها للعمل داخل موريتانيا بأنه يأتي من أجل حماية الوحدة الوطنية والدفاع عن قضايا ضحايا قمع في عهد الرئيس الموريتاني الأسبق معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، بحسب تصريحات للناطق السابق باسمها مامدو وان. وينقسم المجتمع الموريتاني عرقيا إلى مجموعتين: عرب وزنوج، وتنقسم المجموعة العربية إلى عرب بيض (البيظان) وعرب سمر (الحراطين)، فيما تضم المجموعة الزنجية ثلاثة مكونات، وهي: البولار والسونيكي والولف. وكان عشرات الزنوج من أهالي وأبناء ضحايا أحداث عنف عرقية وقعت في موريتانيا عام 1989 خرجوا في مسيرة راجلة، من مدينة بوغي، التي تبعد عن العاصمة 400 كلم، في 25 أبريل / نيسان الماضي، قبل أن يصلوا إلى نواكشوط، وحاولت قوات الأمن إثناءهم عن الدخول إلى المدينة، إلا أن المنظمين رفضوا ذلك، ففرقت قوات الأمن المسيرة بالقوة.

بقلم: الكاتب التّركي هارون يحيى

بعد مخاض استمر لمدة قرن، نجد أن السياسة الخارجية التركية التي كانت متمركزة حول الغرب ومرتبطة به على نحو كبير، تحوّلت اليوم وسمحت للأتراك بإقامة علاقات جديدة وأكثر عمقا مع دول المشرق العربي. هذه الحركة تشبه عودة صديق انقطعت صداقته منذ فترة طويلة، فتركيا تستقبل جيرانها العرب ليس فقط من خلال خبرة مهمة جدّا في مجال تطبيق الديمقراطية، ولكن الأهم من ذلك في كيفية إنهاء الحكم العسكري.

كانت علاقة تركيا مع جيرانها العرب في أواخر فترة الحرب العالمية الثانية، محدودة جدّا. ولم يكن الأتراك مهتمّين كثيرًا بمسألة التواصل والتشارك مع المشرق العربي، وبالتالي نأوا بأنفسهم عن ذلك الجزء من العالم، واتّبعت سياسةً خارجية قصرت وجهتها على الغرب فقط. في غضون ذلك، كانت المناطق العربية تعج بالاضطرابات والتوترات، وسادت الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية، كما كانت تئنّ تحت وطأة ظلم حزب البعث والديكتاتوريات الأخرى. ومن النّاحية الأخرى، حافظت تركيا بفضل حلفائها الغربيين،

على حياة ديمقراطية مستقرة إلى حدّ ما، وأنشأت ثقافة ذات مصداقية أخلاقية وكسبت صوت العالم الغربي باعتبارها حليفا للنّاتو. وبعد ما يقارب القرن من القطيعة والانفصال، عادت تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، لتبدأ في انتهاج سياسة خارجية مبنية على علاقات جديدة مع العالم العربي.

لم تصل تركيا ولا أيّ من البلدان الدّيمقراطية التي نراها اليوم إلى هذه المرحلة بين عشية وضحاها؛ فنحن الأتراك أيضا كان لدينا مد وجزر وأخذ وردّ في مجال الديمقراطية، وخضنا نحن كذلك مرحلة من الانقلابات والتدخلات العسكرية المتكررة في عمل السلطة المدنية. ولدينا تاريخ من الصراعات فُقد فيه عدد كبير من الشباب الناشطين بسبب الممارسات العسكرية القمعية. ثم جاء ذلك اليوم في الحياة الوطنيّة التركيّة الذي تمكن فيه الشعب من إزاحة أولئك الذين نصبوا أنفسهم مدافعين عن مبادئ الجمهورية وزعموا أنهم أوصياء على الشعب ليصبحوا خاضعين لحكومة مدنية منتخبة.
بالتأكيد تركيا لم تحقق ما حققته في وقت قصير، وهي كذلك لم تصل إلى النموذج المثالي لجمهورية ديمقراطية حقيقية، فنحن ما زلنا بعيدين عن الكمال. ومع ذلك، كانت هناك خطوات مهمة قطعتها تركيا على هذا الطريق، وهي مهمة جدا سواء بالنسبة إليها أو بالنسبة إلى جيرانها العرب.

"التّطلع إلى العسكريين باعتبارهم "أوصياء

بعد فترة طويلة من وجوده في الحكم، أصبح الجيش جزءا مثيرًا للإعجاب في المجتمع العربي، وليس قوة غريبة. فمعظم العائلات لديها واحد على الأقل من أقاربها يعمل بالجيش، وأفراد الجيش لديهم رواتب محترمة من شأنها أن تجعل العديد من المسئولين الحكوميين يحسدونهم على ذلك، لذلك يُنظر إلى العسكريين، من قبل غالبية المجتمعات العربية، على أنّهم في قمة الهرم الاجتماعي، هذه المجتمعات التي تفتح الباب أمام الاستعباد الطوعي من قبل الجيش.

في أغلب بلدان الربيع العربي، الجيش هو من يتحكم في الاقتصاد كذلك، وهو يملك المنازل والشركات، ويملك حسابات مالية في البنوك، وأحيانا يمتلك حتّى البنك نفسه. يجب التخفيض من مكانة الجيش لكي يصبح فرعًا من الخدمة الحكومية التابعة للشعب، وينبغي أن يكون له ميزانية معروفة وشفافة تماما مثل ما نراه في دول الأوروبية. أما بخلاف ذلك، فمثلما هو الشأن بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية في مصر بقيادة السيسي، يستطيع الجيش بكل بساطة العبث بالاقتصاد وإسقاط زعيم منتخب من خلال حشد الغوغاء والنّاس الغاضبين في الشوارع.

في تركيا تم تطبيق برنامج اقتصادي قائم على الخصخصة، وقد ساعد ذلك على تعزيز فكرة تحكم الفرد في اقتصاد السّوق الحرة؛ وكان ذلك مفيدًا جدّا في المقابل، من حيث تطوير المجتمع المدني، الذي أصبح يعارض بشدة التدخلات العسكريّة .

التعليم هو المفتاح

من الواضح أنّ الخطوة الأكثر أهمية هي التعليم، فعلى عكس الاعتقاد الشائع، فإنّ القضايا المرفوعة ضد المسئولين العسكريين في تركيا مثل قضية "المطرقة" وقضية "28 فبراير"، وسجن بعض أفراد الجيش الذين تورطوا في التخطيط لشنّ انقلابات، كل هذه الخطوات ليست هي السبب وراء إنهاء الحكم العسكري في تركيا. في النهاية، لا يمكنك سجن الفكر، فإذا كان الاعتقاد الذي يدعم"الوصاية من قبل الجيش" ما زال سائدًا في المجتمع فإن هذه الأفكار سوف تقود إلى إسقاط أية حكومة بغض النظر عن عدد الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات. ولكن، ومن خلال التعليم المناهض للوصاية تمكّن المجتمع المدني التّركي من تغيير نفسه وَفقـدَ الثقة في الحكم العسكري.

في الوقت الذي أهدر فيه العالم العربي قرناً مليئا بالفتن والحروب الأهلية والتمرّد والتدخلات العسكرية والدكتاتوريات، كشفت لنا التّجربة التركيّة للديمقراطية الإسلامية شيئا مهما؛ فقبل خوض المعركة من أجل السّلطة، يجب أن نخوض معركة أخرى، وهي المعركة من أجل التعدّدية، وتقدير التنوع وتطوير الاحترام العميق والثابت للإنسان. يمكن للعرب أيضا السّير على نفس النهج وتقليص مراكز العسكريين ومواقعهم في السلطة وجعلها تابعة للسّلطات المدنيّة المُنتخبة؛ إنها مسؤولية من سينهض بهذه المهمّة، وفي أثناء ذلك يتعيّن التحلي بالصبر والقيام بالتربية الاجتماعية المُسبقة اللاّزمة من أجل تحقيق ذلك.

https://www.harunyahya.info/ar/mqalat/fy-kyfyh-althrr-mn-alhkm-alaskry